الأنباء
الثلاثاء 11 ابريل 2017

لمشاهدة الصفحة PDF

قتيل سوري تحت التعذيب بجرود عرسال

بيروت: عثر على جثة لشاب في العقد الثالث، ملقاة في محلة وادي الارانب في جرود عرسال، تبين انه قضى شنقا بعد تعرضه للتعذيب.
التحقيقات اظهرت ان القتيل سوري يدعى تمام أبوفارة.

مصادر نيابية لـ «الأنباء»: التأجيل حاصل والخلاف حول من سيتبناه

لجنة وزارية مصغرة برئاسة الحريري لصياغة قانون انتخابات

بيروت ـ عمر حبنجر ـ داود رمال

انطلقت رحلة البحث عن قانون للانتخابات جديا امس عبر جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت في بعبدا وسط مسار سياسي متعرج ودونه امكانية الوصول الى النهاية الحميدة ضمن الوقت الدستوري المقرر كما يبدو.

وقبيل جلسة مجلس الوزراء، عقدت خلوة بين رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ورئيس الحكومة سعد الحريري، جرى التداول خلالها بمجريات الجلسة الوزارية التي طغى عليها موضوع قانون الانتخاب.

وخلال جلسة الحكومة، اكد الرئيس عون ان جلساتنا مفتوحة حتى الوصول الى قانون انتخابات، وطمأن عون الجميع بأنه لن يحصل فراغ في لبنان، وبالعودة الى الدستور والى قرارات المجلس الدستوري يتبين ذلك.

وتمنى عون ان تكون اللقاءات التي عقدت في الايام الماضية قد اسفرت عن نتائج عملية تساعد في البت بقانون الانتخاب في اسرع وقت ممكن، مشيرا الى ان مجلس الوزراء سيبدأ مناقشة القوانين الانتخابية، آملا ان تكون هذه الاجتماعات المفتوحة مثمرة.

الرئيس الحريري قال من جهته ان اللقاءات التي تتم بين بعض القوى السياسية يجب ان تستكمل مع الجميع وصولا الى قانون انتخابات جديد، بقليل من التضحية من الجميع، حتى نتمكن من اجراء الانتخابات.

وأيد الحريري حرص عون على ان تعمل المؤسسات الدستورية جميعها لأن الفراغ غير مطروح، وقال انه لمس تفهما كبيرا لاوضاع لبنان من الدول الاجنبية.

بدوره، اكد وزير الصناعة حسين الحاج حسن موقف حزب الله المؤيد للنسبية مع انفتاحه على النقاش للوصول الى قانون «نتفق عليه في مجلس الوزراء».

اما وزير تيار المستقبل جان اوغاسبيان فقال: لن نذهب الى التصويت، ويهمنا التفاهم وسيكون الطرح اليوم حول المبادئ الاساسية، بينما كان وزير المردة يوسف فنيانوس اكثر صراحة عندما قال: نأتي الى مجلس الوزراء لنعي مشروع القانون المختلط (مشروع جبران باسيل) وتثبيت «النسبية الكاملة» (مشروع حزب الله)، وهذه النسبية الكاملة ايدها ايضا وزير الحزب القومي السوري علي قانصو.

لكن لم تطرح اي صيغة لقانون الانتخاب للنقاش انما استمرت المناقشة بشكل عام، حيث عرض كل طرف رأيه، واتفق على اقتراح لوزراء القوات اللبنانية بتشكيل لجنة وزارية مصغرة برئاسة الحريري لاستخلاص صيغة مقبولة من مختلف الاطراف على غرار اللجنة الوزارية التي صاغت البيان الوزاري.

هذا، وقد اعد فريق عمل الرئيس عون خلاصات لواحد وعشرين مشروع قانون انتخابات وضعت منذ العام 2012 حتى اللحظة، وبينها القانون المختلط بين النسبي والاكثري الذي اقترحه مكررا ومعدلا الوزير باسيل، والذي بنيت عليه ملاحظات حزب الله الرافضة، وبينها ايضا مشروع قانون حكومة نجيب ميقاتي الذي ينص على النسبية الكاملة في 13 دائرة انتخابية قابلة للتعديل زيادة او نقصانا بعد سحبها من مجلس النواب.

من ناحيته، اكد رئيس حزب القوات اللبنانية د.سمير جعجع في تصريح له امس التمسك بمشروع باسيل، ودعا الى التصويت على القوانين المطروحة، وقال: بصراحة نحن نشعر اننا كالزوج المخدوع فيما يتعلق بقانون الانتخاب، بمعنى اننا نعطي وعودا كثيرة من اطراف كثيرة، لكن بتنا على بعد شهرين من نهاية ولاية مجلس النواب من دون التوصل الى قانون جديد، ما يعني وجوب اعتماد آلية جديدة وهي الذهاب الى مجلس الوزراء واستطرادا الى مجلس النواب الذي سنصل اليه في كل الحالات والتصويت لمصلحة احد المشاريع المطروحة، وهذا ما سنطرحه في مجلس الوزراء، المهم ان نصل الى التصويت على مشروع قانون معين بعد ان استنفدنا كل وسائل التفاهم على قانون ما، ونحن ننسق مع حلفائنا وغير حلفائنا، واشعر ان البعض يحاول التملص من قانون جديد على اساس انه لا شيء يحصل في البلد الا بالتوافق، لكن ماذا لو لم يحصل التوافق؟ وكأننا نقول عمليا البقاء على القانون الحالي (1960) وهذا غير وارد، وبالتالي علينا التصويت على قانون جديد في مجلس النواب، رافضا التمديد للمجلس او بصيغة اخرى تأجيل الانتخابات قبل صدور قانون الانتخابات الجديدة، وقال: نحن مع رئيس الجمهورية في هذا الموقف، مستبعدا قدرة حزب الله على الزام الجميع بالنسبية الكاملة التي تعني الديموقراطية العددية وهي ضد روح اتفاق الطائف، لذلك نحن مع القانون المختلط الاخير للوزير باسيل.

وشكك جعجع في امكانية انعكاس التطورات السورية على قانون الانتخابات في لبنان، لكنه لم يستبعد انعكاسها على الوضع العام.

من جهته، اكد وزير الاعلام القواتي ملحم رياشي على سلامة التحالف بين القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر، وقال: التحالف قائم «غصبا عمن لا يرضى».

وفي المحصلة النهائية، تعتقد اوساط نيابية لـ «الأنباء» ان ما يجري مماطلة سياسية بقصد حشر مجلس النواب كي يتبنى قرار تأجيل الانتخابات، فيما يريد رئيس المجلس نبيه بري ان يصدر مثل هذا القرار عن مجلس الوزراء.

الرئيس العماد ميشال عون مترئسا جلسة مجلس الوزراء في بعبدا أمس (محمود الطويل)

عون يطمئن: «لا فراغ تشريعياً»

جعجع يؤيد التصويت على القانون

مجلس الوزراء يؤكد وجوب العمل لاستعادة الأمن في المخيم

«عين الحلوة».. الحسم العسكري لإنهاء ظاهرة «بلال بدر»

عواصم ـ وكالات: تجددت الاشتباكات المتقطعة في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في لبنان أمس، وتجاوزت حصيلة القتلى ثمانية أشخاص، وفق ما أفادت مصادر طبية وميدانية.

وأشارت وكالة فرانس برس الى اشتباكات ورشقات نارية متقطعة بعد ليلة تخللتها معارك وقصف عنيف.

ونقلت عن مصادر طبية ارتفاع حصيلة القتلى ليلا منذ بدء الاشتباكات مساء الجمعة الى ثمانية قتلى بينهم خمسة مدنيين، بالاضافة الى اصابة اربعين شخصا آخرين بجروح على الاقل. ولم تنجح الاتصالات والمبادرات المطروحة من الطرفين في وقف الاشتباكات مع اصرار القوة الامنية التي تمثل اغلب الفصائل الفلسطينية على حل مجموعة بلال بدر وتسليم انفسهم، لكن الاخير ابلغها رفضه تسليم نفسه ومجموعته، ما دفع بحركة فتح الى استقدام المزيد من التعزيزات من باقي المخيمات تمهيدا للحسم، بحسب ما ابلغت مصادر «الأنباء».

وافادت فرانس برس بتنفيذ الفصائل الفلسطينية انتشارا أمنيا مسلحا في جميع احياء المخيم في وقت انعدمت فيه حركة السيارات.

وعملت جمعيات خيرية فلسطينية على توزيع الخبز والمياه على سكان الاحياء حيث تتركز المعارك بعد تضرر خزانات المياه جراء القصف، تزامنا مع نقل فرق طبية المرضى من مناطق الاشتباك الى الأحياء الآمنة.

واستمر الجيش اللبناني في تعزيز تواجده على مداخل المخيم، علما أن القوى الامنية اللبنانية لا تدخل المخيمات بموجب اتفاق غير معلن بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات اللبنانية، وتمارس الفصائل الفلسطينية نوعا من الامن الذاتي داخل المخيمات.

هذا وأكد مجلس الوزراء اللبناني أمس على وجوب العمل لاستتباب الأمن ضمن مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين وتسليم جميع المخلين بالأمن للسلطات الأمنية اللبنانية.

وقال وزير الإعلام اللبناني ملحم الرياشي الذي تلا مقررات مجلس الوزراء انه تقرر ايضا وجوب العمل لمنع تطور الاشتباكات والمساس بالأمن والحياة الاقتصادية لمدينة صيدا المحاذية للمخيم. وأكد مجلس الوزراء ضرورة ابقاء الطريق الدولية التي تربط بيروت بجنوب لبنان مفتوحة مثمنا الجهود المبذولة من الجيش والقوى الأمنية اللبنانية في هذا المجال.

وفي سياق متصل قالت مصادر أمنية لـ(كونا) ان اشتداد المعارك والاستخدام المكثف للاسلحة الرشاشة المتوسطة والثقيلة والقذائف الصاروخية يؤشران الى ان القوى الأمنية المشتركة المشكلة من الفصائل الفلسطينية، قررت اتخاذ خيار الحسم العسكري حتى استسلام المدعو بلال بدر ومجموعته وذلك بعد مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين استمرت منذ مساء امس الأول لإقناعه بتسليم نفسه.

وذكرت المصادر ان عدد المسلحين التابعين لمجموعة (بلال بدر) يقدر بحوالي 50 شخصا معظمهم من المطلوبين للسلطات اللبنانية بتهم مختلفة بينها التورط في اعمال «ارهابية» وأمنية.

واوضحت ان القوة الأمنية المشتركة مؤلفة من 140 فردا من مختلف الفصائل ويؤازرها في المعركة 200 مسلح استقدمتهم منظمة التحرير الفلسطينية من المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان لدعم القوة الأمنية المشتركة في (عين الحلوة) بالتنسيق مع السلطات اللبنانية.

وأكدت ان السلطات الأمنية اللبنانية تشدد على وجوب إنهاء «الحالة التخريبية» التي شكلتها مجموعة بلال بدر داخل مخيم (عين الحلوة) ما يعرض المخيم والمنطقة المجاورة بما فيها مدينة صيدا والطريق الدولية التي تربط بيروت بجنوب لبنان الى مخاطر مستمرة.

مسلحون من فتح يتخذون مواضعهم في مواجهات عين الحلوة امس (رويترز)

بدر يرفض تسليم نفسه و«فتح» تستقدم تعزيزات إلى عين الحلوة تمهيدا للحسم

تحليل إخباري

انتخابات «غير عادية» في نقابة المهندسين: الأسباب المؤدية لخسارة مرشح «التيار»

انتخابات نقابة المهندسين خرجت عن التقليد والمألوف، وبدت «انتخابات غير عادية» في نتيجتها المفاجئة والمدوية مع خسارة مرشح التيار الوطني الحر بول نجم على مركز النقيب وفوز المستقل جاد تابت. والملاحظ في هذه النتيجة:

● فوز تابت تحقق بفارق 21 صوتا فقط بعدما ظلت النتيجة غامضة حتى اللحظات الأخيرة (4079 صوتا لتابت مقابل 4058 لنجم).

● كل لائحة تابت أي لائحة المستقلين المدعومة من بعض الأحزاب مثل الكتائب والاشتراكي سقطت وبفارق كبير جدا (آلاف الأصوات) عن لائحة تحالف الأحزاب (التيار ـ القوات ـ المستقبل ـ حزب الله ـ أمل) التي فازت كلها ما عدا رئيسها المرشح لمركز النقيب بول نجم.

● مرشحا القوات اللبنانية الى مركزين للعضوية حصلا على أكبر عدد من الأصوات (ميشلين وهبة حصلت على 5047 وإيلي كرم على 4470 صوتا).

في قراءة سياسية لهذه المعركة النقابية، تبين أسباب خسارة مرشح التيار الوطني الحر، يمكن التوقف عند أبرز الملاحظات التالية:

1 ـ عنصر المفاجأة يكمن في أن تحالفا واسعا للأحزاب لم ينجح في تأمين الفوز بمركز النقيب، وفي أن التيار الوطني الحر يخسر أول انتخابات نقابية مهمة يخوضها في العهد الجديد، وبالتالي فإن هذه الخسارة غير منسجمة مع الواقع، والنقيب الجديد حقق اختراقا غير محسوب.

2 ـ انتخابات نقابة المهندسين أعادت الى الأذهان الانتخابات البلدية في دورتها الأخيرة وفي نموذجين: انتخابات بيروت التي خاضتها لائحة «بيروت مدينتي» مقابل لائحة تحالف الأحزاب كلها، وحققت فيها أرقاما عالية وكادت أن تهدد اللائحة الحزبية، ونموذج طرابلس التي فازت فيها لائحة «المجتمع المدني» التي شكلها اللواء أشرف ريفي في مواجهة لائحة الأحزاب، ما يدل على أن حراك المجتمع المدني بدأ يكتسب حضورا وتأثيرا في اتجاهات الرأي العام، وأن هناك مشكلة تنافر وهوة تتسع بين المجتمع المدني والطبقة السياسية الحاكمة، بين المستقلين والحزبيين.

3 ـ ليس هناك من سبب واحد يقف وراء خسارة مرشح التيار الوطني الحر وفوز المستقل جاد تابت، وإنما هناك تضافر لمجموعة أسباب وعوامل أبرزها:

● عدم حصول تعبئة انتخابية داخل التيار الوطني الحر بالحجم الذي كان يحصل سابقا، وهذا ناجم إما عن استرخاء وتأكد مسبق من النتيجة، وإما عن وجود مشكلة ما داخل التيار على المستوى التنظيمي أو على مستوى الجهوزية وإهمال المعارك «الصغيرة» بعدما تم الفوز بالمعركة الكبرى، معركة الوصول الى الحكم من الباب العريض.

● عدم المشاركة الواسعة من جانب مهندسي تحالف الأحزاب التي لم تقم بالحشد لهذه المعركة، إما لأن المعركة كانت نتائجها شبه محسومة ولا تحتاج الى تعبئة، وإما لأن الأحزاب، خصوصا المستقبل وحزب الله، لم تجد نفسها معنية بهذه المعركة، وبالتالي فإن لائحة الأحزاب لم تكن متماسكة سياسيا ولم تكن قد اتضحت معالمها النهائية إلا في اليوم الأخير.

● الإشكال الذي حصل بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية واختلط فيه «سوء التفاهم» مع ضعف التنسيق، وهذا العامل هو أكثر ما يركز عليه «التيار»، إذ يعتبر الفارق بين الأصوات أحدثه تصويت عدد وافر من مهندسي القوات للائحة من دون رئيسها.

ما جرى بين التيار والقوات ودخل على خطه المستقبل يمكن اختصاره على النحو التالي: رشحت «القوات» منذ أكثر من 6 أشهر م.نبيل أبوجودة وطلب من «التيار» تأييد هذا الترشيح. ولكنه لم يتجاوب بسبب أو حجة أن الثنائي الشيعي لن يؤيد مرشح القوات، وبالتالي فإن حظوظ مرشحه ستكون أكبر، وقبل أيام من الانتخابات سحبت القوات مرشحها لأنها لا تريد مواجهة مع مرشح التيار، خصوصا أن الدعم الذي كانت تنتظره من تيار المستقبل بعد دعمها له في انتخابات نقابة مهندسي الشمال لم يكن بالمستوى المطلوب. ولكن المستقبل، الذي يتفادى مشاكل مع التيار في هذه المرحلة، سعى الى التعويض على القوات بـ «عضوين في مجلس النقابة»، وهذا الأمر لم يقبل به التيار إلا على مضض لأنه يجعل تمثيل القوات التي لها عضوان في مجلس النقابة أصلا هو الأكبر حجما.

في النهاية، التزمت قيادة «القوات» بهذا الاتفاق ودعت الى التزام التصويت للائحة التي يرأسها بول نجم، ولكن الظروف التي أحاطت بالانسحاب الاضطراري لمرشحها نبيل أبوجودة والتأخر في إيجاد تسوية وإعلانها قبل قليل من الانتخابات، جعل تصويت كثير من مهندسي القوات، وخاصة مهندسي القاعدة القواتية الذين لا يحملون بطاقات انتساب وغير ملزمين بتطبيق «قرار الحزب»، يذهب في اتجاه التصويت للائحة وشطب اسم بول نجم.

إذا كانت انتخابات نقابة المهندسين تقدم نموذجا يجدر التوقف عنده لظروف وأجواء الانتخابات النيابية في ظل تنامي المواجهة بين الأحزاب والمستقلين، فإنها شكلت إنذارا مبكرا لخلل في العلاقة التحالفية بين التيار والقوات التي لا تبدو على ما يرام وفي أفضل حال، وإنما تحتاج الى مراجعة وتحديد للثغرات.

هل طرأ جديد بين «المستقبل» وحزب الله؟

هذا السؤال مطروح في اوساط سياسية مراقبة لاحظت تبدلا في اجواء العلاقة بين الطرفين، هذه العلاقة التي مازالت تحت مظلة «حوار عين التينة» ولكن عاد اليها مناخ المواجهة والتوتر استنادا الى عدة معطيات برزت اخيرا ومنها:

1 ـ «الرسالة الخماسية» التي وجهت من خارج كل السياقات والحسابات الى القمة العربية وتوقيع اثنين من رموز تيار المستقبل عليها، اي الرئيس فواد السنيورة والرئيس تمام سلام.

2 ـ اعادة الاعتبار الى دور الرئيس فؤاد السنيورة والنائب عقاب صقر كرأسي حربة تاريخية جاهزة في مشاغلة الحزب ومنازلته بعد احتجاب طويل نسبيا.

3 ـ المناكفات والمواجهات في جلسة مجلس النواب بقيت قياسا على ما سلف محدودة، ولكنها استنبطت لدى البعض نذر العودة الى مربع الفراغ.

4 ـ التجاذب بين حركة امل مدعومة من حزب الله وتيار المستقبل على خلفية الخلاف على تعيينات ومناقلات امنية في قوى الامن الداخلي. وتقول اوساط ان حزب الله يتوقف حاليا ومليا امام مسألة «اللغتين والخطابين» لتيار المستقبل في الكلام الموجه اليه، لذا فهو في الوقت الذي يحافظ على ديمومة حوار عين التينة ويتلقى اكثر من اشارة خفية واحيانا جلية من جهة فريق الحريري فحواها انه هو حصرا الناطق بلسان التيار والمخول التعبير عنه، وان آراء «الحالات الاخرى» غير ملزمة اطلاقا، وهو ما يستدعي من الحزب عض الاصابع حين يستمع الى تلك الاصوات، الا انه في احيان كثيرة يستشعر لعبة توزيع ادوار لمناخات مأزومة يعصف بها التباين حيال مستقبل العلاقة معه والانفتاح عليه.